

الضوابط القانونية والأخلاقية في بحوث الاتصال والإعلام دراسة للتشريعات الدولية والممارسات المهنية

د. نزيه محمد على عبد الغنى*

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الضوابط القانونية والأخلاقية التي تحكم بحوث الاتصال والإعلام، من خلال دراسة معمقة للتشريعات الدولية والممارسات المهنية المنظمة لهذا المجال. تستند الدراسة إلى المنهج التحليلي المقارن، حيث تستعرض أبرز المواثيق والاتفاقيات الدولية، إلى جانب القوانين الوطنية ذات الصلة، لبيان مدى توافقها مع المبادئ الأخلاقية التي تضمن النزاهة العلمية وحماية حقوق الأفراد والمجتمعات.

تناقش الدراسة الإطار القانوني الذي يحكم بحوث الاتصال والإعلام، مع التركيز على المواثيق الدولية مثل الإعلان العالمي لأخلاقيات البحث العلمي، واتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بحرية التعبير وحماية البيانات الشخصية. كما تستعرض الدراسة الأنظمة القانونية في بعض الدول، وتحلل مدى فعاليتها في ضبط ممارسات البحث العلمي في المجال الإعلامي، خصوصاً فيما يتعلق بقضايا الخصوصية، والدقة، والتلاعب بالمعلومات.

إضافةً إلى ذلك، تتناول الدراسة الممارسات المهنية المطبقة في المؤسسات الأكاديمية والإعلامية، مثل سياسات البحث المسؤول، وآليات ضبط الجودة، وأخلاقيات النشر العلمي. وتبرز التحديات التي تواجه الباحثين في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة، خاصة فيما يتعلق بأبحاث الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة وتأثيرها على مصداقية البحث الإعلامي.

توصلت الدراسة إلى أن هناك تبايناً في التشريعات الوطنية والتطبيقات العملية، مما يفرض الحاجة إلى تطوير أطر تنظيمية أكثر شمولاً تحقق التوازن بين حرية البحث الأكاديمي وحماية الحقوق الفردية والعامة. وعليه، توصي الدراسة بتعزيز التشريعات الوطنية لمواكبة المستجدات الرقمية، وإنشاء هيئات رقابية مستقلة لضمان الامتثال للمعايير الأخلاقية، إضافةً إلى إدماج تعليم أخلاقيات البحث الإعلامي ضمن المناهج الأكاديمية، بما يساهم في ترسيخ ثقافة البحث المسؤول وتعزيز الثقة في مخرجات الدراسات الإعلامية.

الكلمات الدالة:

الضوابط الأخلاقية والمهنية – بحوث الاتصال والإعلام – دراسة للتشريعات الوطنية والدولية – الممارسات المهنية

*مدرس القانون الدولي العام المنتدب بكلية الحقوق جامعة القاهرة فرع الخرطوم

"Legal and Ethical Regulations in Communication and Media Research: A Study of International Legislation and Professional Practices"

Dr. Nazeeh Mohamed Ali Abdel Ghani*

Abstract:

Legal and Ethical Regulations In Communication and Media Research: An Analytical Study of International Legislation and Professional Practices

This study aims to analyze the legal and ethical regulations governing communication and media research through an In-depth examination of international legislation and professional practices in this field. The study adopts a comparative analytical approach, reviewing key international conventions and agreements alongside relevant national laws to assess their alignment with ethical principles that ensure scientific Integrity and protect the rights of individuals and communities.

The study discusses the legal framework that governs communication and media research, focusing on International instruments such as the Universal Declaration on the Ethics of Scientific Research and United Nations agreements on freedom of expression and personal data protection. It also reviews the legal systems in some countries and evaluates their effectiveness In regulating scientific research In the media field, particularly regarding issues of privacy, accuracy, and Information manipulation.

Additionally, the study examines professional practices Implemented in academic and media Institutions, such as responsible research policies, quality control mechanisms, and publication ethics. It highlights the challenges faced by researchers amid rapid technological advancements, especially concerning artificial intelligence and big data research, and their Impact on the credibility of media studies.

The study concludes that there Is a disparity In national legislation and practical applications, necessitating the development of more comprehensive regulatory frameworks that balance academic research freedom with the protection of Individual and public rights. Therefore, the study recommends strengthening national legislation to keep pace with digital developments, establishing independent regulatory bodies to ensure compliance with ethical standards, and integrating media research ethics Into academic curricula. This would contribute to fostering a culture of responsible research and enhancing trust in media studies outcomes.

Keywords:

Ethical and Professional Regulations – Communication and Media Research – A Study of National and International Legislation – Professional Practices

* Adjunct Professor of Public International Law at the Faculty of Law, Cairo University – Khartoum Branch.

المقدمة

تمثل بحوث الاتصال والإعلام إحدى الركائز الأساسية في دراسة التأثيرات الإعلامية على الأفراد والمجتمعات، حيث تسهم في تطوير استراتيجيات الاتصال وتعزيز الأداء الإعلامي وفق معايير مهنية وأخلاقية واضحة. ومع التطور السريع في وسائل الإعلام التقليدية والرقمية، برزت تحديات قانونية وأخلاقية تتطلب تأطيراً دقيقاً للبحث الإعلامي، لضمان التزامه بالمعايير المهنية وحماية حقوق الأفراد والمجتمعات المستهدفة.

إن الضوابط القانونية والأخلاقية في بحوث الاتصال والإعلام تُعدّ ضرورة حتمية لضمان تحقيق النزاهة العلمية، وحماية الخصوصية، واحترام حرية التعبير في إطار المسؤولية المجتمعية. وتتباين هذه الضوابط وفقاً للتشريعات الدولية والممارسات المهنية المعتمدة في مختلف الدول، مما يستدعي دراسة تحليلية معمقة لمقارنة الأطر القانونية والمهنية السائدة، وتقييم مدى فعاليتها في تنظيم البحث الإعلامي.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل التشريعات الدولية التي تحكم بحوث الاتصال والإعلام، واستعراض الممارسات المهنية المتبعة في هذا المجال، مع التركيز على المبادئ الأخلاقية التي تحكم العمل البحثي. كما تسعى إلى تقديم مقترحات لتعزيز الإطار القانوني والأخلاقي لهذه البحوث بما يتماشى مع التغيرات المتسارعة في المجال الإعلامي، وذلك من خلال استعراض تجارب دولية وإقليمية، ودراسة مدى توافق التشريعات الحالية مع التطورات التقنية والرقمية الحديثة.

وتتمثل إشكالية البحث في التساؤل حول مدى كفاية التشريعات القانونية والمبادئ الأخلاقية الحالية في ضبط بحوث الاتصال والإعلام، ومدى فعاليتها في حماية حقوق الأفراد وضمان النزاهة العلمية. ومن هذا المنطلق، يتناول البحث عدة محاور رئيسية، من بينها دراسة القوانين والمواثيق الدولية المنظمة للبحث الإعلامي، وتحليل الممارسات المهنية المتبعة في هذا السياق، واستعراض التحديات التي تواجه الباحثين في هذا المجال، مع تقديم رؤية مستقبلية لتعزيز هذه الضوابط.

وبذلك، يُسهم البحث في إثراء المعرفة القانونية والأخلاقية المرتبطة ببحوث الاتصال والإعلام، ويوفر أساساً علمياً لمناقشة تطوير القوانين والسياسات الإعلامية بما يحقق التوازن بين حرية البحث الأكاديمي والمسؤولية الأخلاقية والقانونية تجاه المجتمع.

أولاً: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية التي تسهم في تطوير الفهم القانوني والأخلاقي لبحوث الاتصال والإعلام، وذلك من خلال:

١. تحليل التشريعات الدولية والوطنية المتعلقة بالضوابط القانونية والأخلاقية لبحوث الاتصال والإعلام، مع التركيز على مواثيق حقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية.
٢. استكشاف المعايير الأخلاقية المهنية التي تحكم ممارسات البحث الإعلامي، ودورها في ضمان نزاهة وموضوعية الدراسات الإعلامية.

٣. تقييم مدى توافق التشريعات الوطنية في بعض الدول العربية مع المعايير الدولية، مع تقديم دراسات حالة تحليلية حول الممارسات الإعلامية.
٤. رصد أبرز التحديات القانونية والأخلاقية التي تواجه الباحثين في مجال الاتصال والإعلام، خاصة في ظل التطورات التكنولوجية والتحول الرقمي.
٥. تقديم مقترحات لتطوير الأطر القانونية والتشريعية بما يضمن تحقيق التوازن بين حرية البحث الأكاديمي والمسؤولية القانونية والأخلاقية.

ثانيًا: المنهج العلمي للدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي المقارن، بالإضافة إلى توظيف مناهج علمية أخرى وفقًا لطبيعة الموضوع:

١. المنهج التحليلي القانوني: لتحليل النصوص القانونية الدولية والوطنية ذات الصلة ببحوث الاتصال والإعلام، وتفسير مضامينها.
٢. المنهج المقارن: لمقارنة التشريعات والممارسات الأخلاقية في البحوث الإعلامية بين مجموعة من الدول، مما يساعد على استنتاج الفجوات والاختلافات.
٣. المنهج الوصفي: لرصد واقع تطبيق الضوابط القانونية والأخلاقية في بحوث الاتصال والإعلام، مع الإشارة إلى أبرز القضايا الأخلاقية المثارة.

ثالثًا: أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة في ضوء تزايد الاهتمام العالمي بتنظيم ممارسات البحث العلمي في الإعلام والاتصال، حيث تساعد على:

- تعزيز الالتزام بالمبادئ الأخلاقية في البحوث الإعلامية.
- دعم جهود المشرعين في تطوير قوانين تراعي التطورات التكنولوجية الحديثة.
- توفير مرجعية علمية تساهم في توجيه الباحثين والمؤسسات الإعلامية نحو ممارسات أكثر التزامًا بالقانون والأخلاقيات المهنية.

رابعًا: حدود الدراسة

تغطي الدراسة الأطر القانونية والتشريعية المتعلقة ببحوث الاتصال والإعلام في عدد من الدول، مع التركيز على القوانين الصادرة عن المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، اليونسكو، الاتحاد الدولي للصحفيين، ومحكمة العدل الدولية. كما تتناول بعض الممارسات الأخلاقية المتبعة في المؤسسات الإعلامية الكبرى وتأثيرها على البحث العلمي.

خامسًا: التساؤل الرئيسي للبحث

ما مدى توافق التشريعات الوطنية مع الضوابط الأخلاقية والمهنية الدولية في مجال بحوث الاتصال والإعلام، وما تأثير ذلك على جودة البحث الإعلامي واستقلاليته؟

سادساً: إشكالية الدراسة

تواجه بحوث الاتصال والإعلام إشكالية متعددة الأبعاد تتعلق بمدى اتساق الإطار التشريعي الوطني في بعض الدول العربية مع المعايير الأخلاقية والمهنية المعتمدة دولياً. وتتمثل المشكلة الجوهرية في وجود تباينات واضحة بين التشريعات الوطنية والضوابط الدولية، مما قد يؤثر سلباً على استقلالية البحث العلمي وجودته، ويثير تساؤلات حول مدى قدرة هذه التشريعات على حماية حرية الباحث وضمان التزامه بالقيم الأخلاقية والمعايير المهنية المعترف بها عالمياً، خاصة في ظل تحديات العولمة الرقمية وتطور وسائل الإعلام الحديثة.

تعد بحوث الاتصال والإعلام أحد المجالات العلمية الحيوية التي تتطلب التزاماً صارماً بالضوابط القانونية والأخلاقية لضمان النزاهة العلمية وحماية حقوق الأفراد والمجتمعات. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل التشريعات الدولية والممارسات المهنية المنظمة لهذا المجال، مع التركيز على مدى توافقها مع المبادئ الأخلاقية التي تحكم البحث العلمي في الإعلام والاتصال. وسوف نقسم البحث إلى ثلاثة فصول تسبقها مقدمة ونختم بخاتمة مشتملة على مجموعة من النتائج والتوصيات.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للضوابط القانونية والأخلاقية في بحوث الإعلام

المبحث الأول مفهوم الضوابط القانونية والأخلاقية في البحث الإعلامي

المبحث الثاني تعريف الضوابط القانونية والأخلاقية وأهميتها في البحث العلمي.

الفرق بين الضوابط القانونية والمبادئ الأخلاقية في البحث الإعلامي.

أهمية الالتزام بالضوابط القانونية والأخلاقية في بحوث الإعلام

دور الضوابط القانونية في تعزيز مصداقية البحوث الإعلامية.

تأثير الالتزام بالمعايير الأخلاقية على جودة البحث الإعلامي.

المبحث الثالث الأسس الفلسفية لأخلاقيات البحث العلمي في الإعلام

المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحثية (الشفافية، النزاهة، عدم الإضرار بالمبحوثين).

العلاقة بين حرية البحث الأكاديمي والمسؤولية الاجتماعية.

الفصل الثاني: الإطار القانوني المنظم لبحوث الإعلام والاتصال

المبحث الأول المواثيق الدولية المنظمة للبحث العلمي في الإعلام

الإعلان العالمي لأخلاقيات البحث العلمي: الأسس والمبادئ العامة.

اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بحرية التعبير وحماية البيانات الشخصية:

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

اتفاقية حماية البيانات الشخصية وتأثيرها على بحوث الإعلام.

المبحث الثاني القوانين الوطنية المنظمة لبحوث الإعلام

استعراض وتحليل الأنظمة القانونية في بعض الدول.

مدى فعالية القوانين في ضبط ممارسات البحث الإعلامي وحماية حقوق المبحوثين.

المبحث الثالث: التشريعات الخاصة بحماية الخصوصية ودقة البيانات ومنع التلاعب بالمعلومات

تحليل القوانين المتعلقة بحماية بيانات الأفراد في البحث الإعلامي.

التشريعات المنظمة للتحقق من صحة المعلومات والحد من التضليل الإعلامي.

الفصل الثالث: الممارسات المهنية وأخلاقيات البحث الإعلامي

المبحث الأول سياسات البحث المسؤول وآليات ضبط الجودة

الإجراءات المتبعة لضمان الالتزام بالمعايير الأخلاقية في البحوث الإعلامية.

دور لجان المراجعة الأخلاقية في المؤسسات الأكاديمية والإعلامية.

المبحث الثاني أخلاقيات النشر العلمي في الإعلام

متطلبات الأمانة العلمية في النشر الإعلامي.

قضايا السرقة الفكرية والانتحال الأكاديمي في البحوث الإعلامية.

المبحث الثالث تحديات البحث الإعلامي في ظل التطورات التكنولوجية

أبحاث الذكاء الاصطناعي وتأثيرها على مصداقية البحث الإعلامي.

البيانات الضخمة وتأثيرها على تحليل الاتجاهات الإعلامية.

الخاتمة مشتملة على أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للضوابط القانونية والأخلاقية في بحوث الإعلام

تُعد بحوث الإعلام من أهم الأدوات العلمية التي تسهم في تحليل الظواهر الاتصالية وتفسير أبعادها وتأثيراتها المتعددة على المجتمعات، وهو ما يفرض ضرورة الالتزام بضوابط قانونية وأخلاقية صارمة لضمان نزاهة النتائج وسلامة المنهج. ومع اتساع نطاق هذه البحوث وتنوع قضاياها، ظهرت الحاجة إلى تأطيرها ضمن أطر نظرية ومفاهيمية تضمن التوازن بين حرية البحث الأكاديمي من جهة، والحفاظ على حقوق الأفراد والمجتمع من جهة أخرى. ومن ثم، يُعنى هذا الفصل بتقديم خلفية علمية شاملة للضوابط القانونية والأخلاقية الحاكمة لبحوث الإعلام، من خلال تناول الأبعاد النظرية المرتبطة بمفهوم الضوابط، وبيان تطورها، وتحديد الإطار المفاهيمي الناظم للعلاقة بين القانون، والأخلاقيات، والعمل البحثي في المجال الإعلامي.

المبحث الأول: مفهوم الضوابط القانونية والأخلاقية في البحث الإعلامي

تعد الضوابط القانونية والأخلاقية في البحث الإعلامي جزءاً لا يتجزأ من بنية المنظومة العلمية التي تضبط الأداء الأكاديمي للباحثين، وتحفظ التوازن بين حرية البحث والالتزام بالمعايير

المهنية والمجتمعية. إذ تمثل هذه الضوابط منظومة من المبادئ والقواعد التي تهدف إلى حماية المبحوثين، وضمان النزاهة، والموضوعية، والاحترام المتبادل في عملية إنتاج المعرفة، خصوصاً في مجال الإعلام الذي يتقاطع مع الرأي العام والمصلحة العامة بشكل مباشر.

أن القانون لا يهدف فقط إلى تنظيم العلاقة بين الأفراد والدولة، بل يتدخل أيضاً في تنظيم ممارسات البحث العلمي متى تجاوزت هذه الممارسات حدود الشرعية أو مست الحقوق الشخصية للأفراد أو الجماعات^(١). أن الضوابط القانونية في ميدان الإعلام البحثي ليست قيداً على حرية الباحث، بل هي ضمانات لتحقيق بحث مسؤول يسهم في التقدم المجتمعي.^(٢)

في المقابل، تسلط الضوابط الأخلاقية الضوء على مسؤولية الباحث الذاتية، حيث لا يكفي الالتزام بالنص القانوني فحسب، بل يجب أن يتسم الباحث بروح النزاهة والشفافية في مختلف مراحل البحث، بدءاً من اختيار الموضوع وحتى نشر النتائج. أن أخلاقيات البحث تمثل الضمير الحي للباحث، وهي صمام الأمان لضمان عدم انحراف النتائج أو توظيفها بشكل ضار.^(٣)

وعلى الصعيد الدولي، يبرز إعلان هلسنكي (Declaration of Helsinki) الصادر عن الجمعية الطبية العالمية كأساس مرجعي عالمي لأخلاقيات البحث، وخصوصاً فيما يتعلق بحقوق المبحوثين وسلامتهم، وقد تم اعتماده لاحقاً كمرجع في بحوث الإعلام التي تتعامل مع أفراد أو جماعات معرضة لانتهاك الخصوصية أو التأثير النفسي والاجتماعي.^(٤)

وتتعدد مصادر هذه الضوابط بين النصوص القانونية الوطنية، والمواثيق الدولية، والمعايير المهنية الصادرة عن المنظمات الإعلامية والأكاديمية، مثل "مدونة أخلاقيات البحث العلمي" الصادرة عن منظمة اليونسكو، والتي تُعد وثيقة إرشادية لبناء منظومة أخلاقية عالمية للبحث في مختلف الحقول، بما فيها الإعلام.^(٥)

إن فهم مفهوم الضوابط القانونية والأخلاقية في بحوث الإعلام يتطلب إدراكاً لعلاقة هذه الضوابط بغايات البحث نفسه، فالهدف ليس فقط إنتاج المعرفة، بل إنتاج معرفة مسؤولة، موثوقة، وغير منحازة، تضع في اعتبارها التأثير المجتمعي للمضامين البحثية.

المبحث الثاني: تعريف الضوابط القانونية والأخلاقية وأهميتها في البحث العلمي الإعلامي

أولاً: تعريف الضوابط القانونية والأخلاقية في البحث الإعلامي

تمثل الضوابط القانونية والأخلاقية في البحث العلمي الإعلامي الأساس الذي يقوم عليه الأداء العلمي المنضبط والملتزم، حيث تحدد هذه الضوابط الإطار الذي يتحرك فيه الباحث بما يضمن احترام القيم الأكاديمية، وحماية الحقوق الفردية، وتحقيق النزاهة العلمية. وتتجلى الضوابط القانونية في القوانين والتشريعات التي تنظم العملية البحثية، بما يشمل قوانين حماية الخصوصية، وحرية التعبير، والملكية الفكرية، إلى جانب التشريعات المنظمة للعمل الإعلامي على الصعيدين الوطني والدولي. أما الضوابط الأخلاقية، فتركز على مجموعة من المبادئ المستمدة من الفلسفة الأخلاقية والممارسات المهنية، وتتمثل في الالتزام بالصدق، والحياد، واحترام الكرامة الإنسانية، وهي قواعد لا يمكن فرضها قانوناً، لكنها تُعد جوهرية لضمان المسؤولية الاجتماعية والموضوعية في البحث الإعلامي.^(٦)

يُميز النظام القانوني بين الحد الأدنى من الالتزام الذي يفرضه القانون، وبين القيم العليا التي توجه سلوك الباحث، والتي تفرضها الاعتبارات الأخلاقية، بما يمنح البحث بُعدًا إنسانيًا ومجتمعياً يتجاوز التقيد بالنصوص وحدها^(٧). وتتأسس المشروعية الأخلاقية للبحث العلمي على احترام مضمون النصوص القانونية وروحها، وعدم الانزلاق إلى استغلال الثغرات القانونية بما يضر بالمصلحة العامة أو يُضعف من مصداقية النتائج^(٨).

ثانيًا: الفرق بين الضوابط القانونية والمبادئ الأخلاقية في البحث الإعلامي:

ينطوي التمييز بين الضوابط القانونية والمبادئ الأخلاقية في البحث الإعلامي على أبعاد جوهرية ترتبط بطبيعة كل منهما، وآليات تفعيله، والعواقب المترتبة على مخالفته. فالضوابط القانونية تتصف بالإلزامية، وتُفرض من قبل السلطات المختصة، ويترتب على انتهاكها جزاءات قانونية قد تشمل الغرامة أو السجن أو سحب الترخيص الأكاديمي، بينما المبادئ الأخلاقية تعتمد على الالتزام الطوعي من قبل الباحث، وغياب العقوبات المادية لا يقلل من أثر مخالفتها على سمعة الباحث ومكانته العلمية^(٩).

تُعد القواعد القانونية تعبيرًا عن الحد الأدنى المقبول من السلوك الأكاديمي، في حين تُمثل المبادئ الأخلاقية معيارًا أعلى يتطلب من الباحث النزاهة والشفافية والتجرد، حتى في غياب الرقابة المؤسسية. وتشكل هذه المبادئ أساسًا لتوجيه الباحث نحو الالتزام بالحقيقة العلمية، وتعزيز مصداقية البحث أمام المجتمع الأكاديمي والجمهور^(١٠).

ثالثًا: أهمية الالتزام بالضوابط القانونية والأخلاقية في بحوث الإعلام

يشكل الالتزام بالضوابط القانونية والأخلاقية ضرورة حيوية في ميدان البحث الإعلامي، نظرًا لحساسية هذا المجال وتأثيره المباشر على تشكيل الرأي العام. إذ أن تجاهل هذه الضوابط يؤدي إلى إنتاج معرفة قد تُستخدم بشكل مضلل، أو تنتهك الحقوق الشخصية، أو تُسهم في نشر معلومات منحازة أو غير دقيقة، ما يفقد البحث صدقيته العلمية ويُعزّض الباحث للمساءلة^(١١).

تُعد الرقابة الذاتية للباحث، والتزامه بقيم الشفافية والدقة والحياد، عوامل أساسية لضمان موثوقية نتائج البحوث الإعلامية، لا سيما في ظل غياب تشريعات موحدة على المستوى الدولي. كما أن مراعاة هذه الضوابط تُسهم في الحفاظ على توازن العلاقة بين الباحث والجمهور، وتمنع التلاعب بنتائج البحث بما يخدم أهدافًا شخصية أو أيديولوجية^(١٢).

رابعًا: دور الضوابط القانونية في تعزيز مصداقية البحوث الإعلامية

تُوفر الضوابط القانونية إطارًا يحمي العمل البحثي من الانحراف أو التوظيف غير العلمي، وتفرض على الباحث التحقق من مصادر المعلومات، واحترام الحقوق الفكرية، وعدم اقتباس المواد دون الإشارة إلى مصدرها. كما تحظر هذه الضوابط استخدام البيانات الشخصية أو الحساسة دون موافقة مسبقة، ما يُعزز احترام خصوصية الأفراد ويحميهم من الاستغلال^(١٣).

وتُسهم التشريعات الإعلامية في ضبط العلاقة بين الباحث والمواد الإعلامية المتاحة، بحيث تتيح الوصول للمعلومة ضمن ضوابط تراعي المصلحة العامة، وتحول دون استخدام المعلومات المتاحة بطريقة تمس الأمن المجتمعي أو الحريات الفردية. وتُعد هذه البيئة القانونية ضرورية

لبناء ثقة الجمهور في البحوث الإعلامية، خاصة عند تناول قضايا ذات طابع سياسي أو ثقافي حساس.^(١٤)

خامساً: تأثير الالتزام بالمعايير الأخلاقية على جودة البحث الإعلامي

يُساهم الالتزام بالمعايير الأخلاقية في رفع جودة البحث الإعلامي من خلال تعزيز موضوعيته، وتدعيم دقة نتائجه، وترسيخ الثقة في نوايا الباحث، إذ تُشكل هذه المعايير ضماناً ضد الانحياز أو التضليل، كما تفرض التزاماً بالإقرار بالجهود العلمية السابقة، والاعتراف بحقوق الآخرين الفكرية. كما أن مراعاة التعددية الثقافية والاحترام المتبادل بين الباحث والمشاركين في البحث يعزز من أثر النتائج ويُضاعف من قيمتها التطبيقية.^(١٥)

وتزداد موثوقية البحث الإعلامي بازدياد درجة التزام الباحث بالأخلاقيات المهنية، وهو ما يُساهم في تسهيل مراجعة البحث، وإمكانية التحقق من نتائجه، وإعادة استخدامها في أبحاث لاحقة، ما يعزز التراكم المعرفي في مجال الإعلام والاتصال.

المبحث الثالث: الأسس الفلسفية لأخلاقيات البحث العلمي في الإعلام

تعد أخلاقيات البحث العلمي في الإعلام أحد المكونات الجوهرية التي تضبط مسار العملية البحثية وتحدد معايير قبولها علمياً ومجتمعياً. وتتطلب هذه الأخلاقيات من أسس فلسفية متجذرة في مبادئ العدالة والاحترام والمسؤولية، وتُترجم إلى ممارسات محددة تضمن الحفاظ على حقوق المبحوثين، ونزاهة الباحث، وشفافية النتائج. ولا يختلف الأمر كثيراً في حقل الإعلام، إذ يُعدّ من أكثر الحقول ارتباطاً بالمجتمع وتأثيراً فيه، مما يفرض التزاماً مضاعفاً بمعايير الأخلاقيات البحثية.

أولاً: المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي في الإعلام

١. الشفافية

تشير الشفافية في البحث العلمي إلى وضوح الإجراءات والمنهجية المتبعة، والإفصاح الكامل عن دوافع البحث وتمويله وأهدافه ونتائجه، ما يساهم في تعزيز الثقة المتبادلة بين الباحث والمجتمع العلمي والجمهور. إن الشفافية تُعدّ من ركائز العمل الأكاديمي، ويجب أن تصحب جميع مراحل البحث، من تصميمه حتى نشر نتائجه^(١٦). كما يرى الباحث الأمريكي David Resnik أن الشفافية تعني “الإفصاح الواضح عن جميع المصالح المحتملة والتضارب الذي قد يؤثر على نتائج البحث”^(١٧).

٢. النزاهة

النزاهة ترتبط بالالتزام الصادق من قبل الباحث بتقديم البيانات كما هي دون تزيف أو انتقائية، واحترام الملكية الفكرية، والاعتراف بالجهود العلمية السابقة. وقد بيّن الدكتور مفيد شهاب أن النزاهة “هي التعبير الأصق عن احترام الباحث للمهنة العلمية، إذ لا قيمة للبحث إن شابه التحيز أو الانتحال”^(١٨). كما يؤكد Nicholas Steneck أن النزاهة العلمية تُعدّ الإطار الناظم لجميع القواعد الأخلاقية، وتشمل الصدق والدقة والموضوعية في كل جوانب البحث.^(١٩)

٣. عدم الإضرار بالمبحوثين

يتطلب البحث الإعلامي غالبًا التفاعل المباشر مع المشاركين، مما يلزم الباحث بعدم التسبب بأي ضرر جسدي، نفسي، اجتماعي أو قانوني للمبحوثين. وهنا يؤكد الدكتور عبد الغني محمود أن "من القواعد الأصولية في القانون الدولي احترام الكرامة الإنسانية، وهو ما يجب أن يُترجم في سياق البحوث إلى مبدأ عدم الإضرار"^(٢٠). كما تنص The Belmont Report على أن احترام الأشخاص يتطلب حصولهم على المعلومات الكاملة والموافقة الحرة والمستنيرة، وهو ما يعد جوهرًا لمبدأ عدم الإضرار.^(٢١)

ثانيًا: العلاقة بين حرية البحث الأكاديمي والمسؤولية الاجتماعية

تُعَد حرية البحث الأكاديمي من الحقوق الأساسية المضمونة في الدساتير والتشريعات الدولية، وهي شرط أساسي لتقدم العلم والمعرفة. غير أن هذه الحرية ليست مطلقة، بل ترتبط بمسؤولية الباحث تجاه المجتمع. أن حرية البحث يجب ألا تُفهم بمعزل عن مقتضيات النظام العام وحماية القيم المجتمعية، لا سيما في المجتمعات التي تمر بتحولات معرفية وثقافية.^(٢٢)

وفي السياق ذاته، أن الباحث الإعلامي يتمتع بحرية واسعة في طرح الأسئلة، لكنه في المقابل مطالب بتقدير أثر ما ينشره على السلم الاجتماعي والوعي الجمعي، لا سيما في المجتمعات النامية^(٢٣). وتدعم ذلك أدبيات اليونسكو التي تؤكد على "الموازنة بين حرية الأكاديمي ومسؤوليته في احترام القيم الثقافية وعدم إثارة الانقسام أو نشر الكراهية".^(٢٤)

أما على الصعيد الدولي، فإن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦) قد نص في المادة ١٩ على حرية التعبير، مع إمكانية إخضاعها لقيود ضرورية لاحترام حقوق الآخرين أو حماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة.^(٢٥)

ويُعَد ذلك أساسًا لمعادلة دقيقة في البحوث الإعلامية: فالباحث حر في استقصاء الحقيقة وتحليل الوقائع، لكنه في الوقت ذاته ملزم بعدم تجاوز الضوابط الأخلاقية، والتزام الاعتدال والتوازن.

الفصل الثاني: الإطار القانوني المنظم لبحوث الإعلام والاتصال

تمثل البحوث العلمية في مجالي الإعلام والاتصال ركيزة أساسية لفهم التحولات المتسارعة في البيئة الإعلامية المعاصرة، ودورها في تشكيل الوعي المجتمعي وتوجيه الرأي العام. ومع تزايد الاعتماد على هذه البحوث في صنع السياسات وتقييم الأداء الإعلامي، برزت الحاجة إلى إطار قانوني ينظمها ويكفل احترام المعايير المهنية والأخلاقية المرتبطة بها. ويأتي هذا التنظيم القانوني استجابة لتحديات عدة، منها ما يتعلق بحماية الخصوصية وحقوق النشر، ومنها ما يتصل بضمان نزاهة البحث العلمي واستقلاليته. ويستعرض هذا الفصل الأطر القانونية الوطنية والدولية التي تحكم بحوث الإعلام والاتصال، محللاً مدى كفايتها وكفاءتها في مواكبة التطورات التقنية والمهنية التي يشهدها هذا المجال الحيوي.

المبحث الأول: المواثيق الدولية المنظمة للبحث العلمي في الإعلام

تُعَد المواثيق الدولية إحدى الركائز الأساسية التي تُنظّم الإطار الأخلاقي والقانوني لبحوث الإعلام والاتصال، لما لها من دور محوري في حماية حقوق الأفراد والجماعات، وفي وضع

معايير تُراعي التوازن بين حرية التعبير والمسؤولية البحثية. وتكتسب هذه المواثيق أهميتها المتزايدة في ظل التطور التكنولوجي السريع وتحول وسائل الإعلام إلى منصات رقمية تتطلب ضبطاً قانونياً دقيقاً يراعي الخصوصية وحقوق الإنسان.

أولاً: الإعلان العالمي لأخلاقيات البحث العلمي: الأسس والمبادئ العامة

أصدر "الإعلان العالمي لأخلاقيات البحوث العلمية" عن اليونسكو عام ٢٠٠٥، مؤكداً على ضرورة احترام كرامة الإنسان، وحماية خصوصية المشاركين في الأبحاث، وعدم التسبب بأي أذى مادي أو معنوي لهم. ويضع الإعلان مجموعة من المبادئ الأخلاقية الأساسية التي يجب أن تحكم كافة أشكال البحوث، بما في ذلك بحوث الإعلام والاتصال، أبرزها مبدأ الاستقلال الأكاديمي، واحترام التنوع الثقافي، والشفافية، والعدالة. وتشير المادة الرابعة من الإعلان إلى أن "البحوث يجب أن تُراعى في جميع مراحلها كرامة وحقوق الأفراد المشاركين فيها" وهو ما يُعد مبدأً أساسياً في بحوث الإعلام التي تتعامل مع بيانات الأفراد وأرائهم وسلوكهم الاجتماعي.^(٢٦)

وتشير الدراسات الحديثة إلى أن الالتزام بهذا الإعلان يُسهم في تعزيز الثقة بين الباحثين والجمهور، كما يُوفر مرجعية معيارية للجان الأخلاقيات في المؤسسات الأكاديمية. ويؤكد الأستاذ الدكتور سامح فوزي، أستاذ الإعلام والسياسات العامة، أن احترام هذا الإعلان يشكل ضماناً لاستقلالية الباحث الإعلامي دون الإخلال بمسؤولياته الأخلاقية تجاه المجتمع.^(٢٧)

ثانياً: اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بحرية التعبير وحماية البيانات الشخصية

١. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦)

يُعد العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية من أبرز المواثيق التي أرست مبدأ حرية التعبير، بما يشمل من حرية الحصول على المعلومات ونقلها عبر مختلف الوسائط. وتنص المادة (١٩) من العهد على أن "لكل إنسان حق في اعتناق آراء دون مضابطة، ولكل إنسان حق في حرية التعبير..."، وهو ما يُشكل قاعدة قانونية دولية تُؤسس لممارسة البحوث الإعلامية دون رقابة تعسفية.^(٢٨)

غير أن المادة (١٩) ذاتها تُقرّ بإمكانية فرض بعض القيود القانونية على هذه الحرية، لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة، وهو ما يضع على الباحث الإعلامي مسؤولية مزدوجة: احترام حرية التعبير، والالتزام بالضوابط القانونية التي تكفل حماية الحقوق الأخرى، كحق الخصوصية وسلامة المجتمعات. أن هذا العهد يمثل مرجعية أساسية للباحثين، إذ يمنحهم الإطار القانوني للحرية العلمية، شريطة ألا تُستخدم هذه الحرية للإضرار بالآخرين.^(٢٩)

٢. اتفاقية حماية البيانات الشخصية وتأثيرها على بحوث الإعلام

تلعب اتفاقية مجلس أوروبا لعام ١٩٨١ (اتفاقية رقم ١٠٨) بشأن حماية الأفراد تجاه المعالجة الآلية للبيانات ذات الطابع الشخصي، دوراً أساسياً في تقنين التعامل مع البيانات في البحث العلمي، لاسيما بحوث الإعلام التي تعتمد على تحليل السلوك الاتصالي والمعلومات الشخصية للجمهور^(٣٠). وتشدد الاتفاقية على وجوب موافقة الأفراد الصريحة قبل جمع بياناتهم أو تحليلها،

كما تمنحهم حق معرفة الأغراض التي تُستخدم من أجلها هذه البيانات، وحق تصحيحها أو الاعتراض على استخدامها.

وتُعد هذه المبادئ ذات أهمية خاصة في بحوث الإعلام الرقمي، إذ تُلزم الباحث باتباع إجراءات صارمة فيما يتعلق بجمع البيانات وتحليلها، بما يضمن حماية خصوصية الأفراد. أن الالتزام بهذه الاتفاقية يُعد جزءاً لا يتجزأ من أخلاقيات المهنة البحثية، خصوصاً في الدراسات الميدانية التي تعتمد على منصات التواصل الاجتماعي.^(٣١)

كما أن اللوائح الأوروبية الحديثة (مثل اللائحة العامة لحماية البيانات GDPR لعام ٢٠١٨) وسعت من نطاق الحماية القانونية، ما يُحتم على الباحثين الإعلاميين مواكبة هذه التطورات القانونية للحفاظ على مشروعية أبحاثهم، خصوصاً عند التعامل مع بيانات عبر الحدود.^(٣٢)

المبحث الثاني: القوانين الوطنية المنظمة لبحوث الإعلام

أولاً: استعراض وتحليل الأنظمة القانونية في بعض الدول

تُعد القوانين الوطنية أداة أساسية لتنظيم بحوث الإعلام، حيث تضع الإطار القانوني الذي يُحدد الحدود الأخلاقية والمهنية للباحثين، ويضمن حماية حقوق الأفراد والمؤسسات المشاركة في الأبحاث. وتتنوع هذه القوانين من دولة لأخرى، وفقاً لخصوصية النظم القانونية والثقافية والاجتماعية، غير أن ثمة مبادئ مشتركة تُعنى بالشفافية، والخصوصية، والموافقة المستنيرة، والرقابة المؤسسية. فعلى سبيل المثال، تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية قانون "السياسات المشتركة لحماية المبحوثين البشريين" المعروف بـ Common Rule، والذي يُلزم المؤسسات البحثية بالحصول على موافقة لجنة الأخلاقيات قبل إجراء أي دراسة ميدانية تشمل أفراداً بشريين، إلى جانب الالتزام بمعايير الإفصاح وحماية الهوية الشخصية للمبحوثين.^(٣٣)

وفي المملكة المتحدة، تخضع بحوث الإعلام لمراقبة صارمة من قبل مجالس أخلاقيات البحث العلمي في الجامعات، وتُحكم بموجب تشريعات مثل قانون حماية البيانات لعام ٢٠١٨ (Data Protection Act)، والذي يُلزم الباحثين بالحفاظ على سرية المعلومات، وعدم استخدامها لأغراض تجارية أو سياسية دون تصريح.^(٣٤)

أما في ألمانيا، فإن قانون حماية البيانات الفيدرالي (BDSG) يتكامل مع اللائحة العامة لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي (GDPR)، لتأكيد ضرورة الحصول على موافقة صريحة من المبحوث، وضمان حقه في سحب المشاركة في أي وقت، إضافة إلى فرض عقوبات قانونية على مخالفتي هذه الضوابط.^(٣٥)

وفي العالم العربي، تتفاوت مستويات التنظيم. ففي مصر، تخضع بحوث الإعلام لمجموعة من القوانين ذات الصلة، منها قانون تنظيم الصحافة والإعلام رقم ١٨٠ لسنة ٢٠١٨، والذي يضع ضوابط تتعلق بجمع البيانات الإعلامية ونشرها، لكنه لا يحدد آليات واضحة لحماية المبحوثين في الأبحاث الأكاديمية، مما يخلق فراغاً تشريعياً في هذا الجانب.^(٣٦)

وفي تونس، صدرت مجموعة من التعديلات القانونية بعد الثورة تُعنى بحرية التعبير والممارسة الإعلامية، وأبرزها القانون الأساسي المتعلق بحماية المعطيات الشخصية لسنة ٢٠٠٤، والذي

يمنع استخدام البيانات دون إذن صريح من الأفراد، ما يوفر حماية قانونية نسبية للمشاركين في بحوث الإعلام.^(٣٧)

ثانياً: مدى فعالية القوانين في ضبط ممارسات البحث الإعلامي وحماية حقوق المبحوثين

بالرغم من وجود منظومات قانونية في عدد من الدول، فإن فعالية هذه القوانين في ضبط الممارسة البحثية الإعلامية وحماية حقوق المبحوثين تبقى محل نقاش علمي واسع. فبعض الدراسات تشير إلى أن القوانين بمفردها غير كافية لضبط الانتهاكات الأخلاقية في بحوث الإعلام ما لم تُقرن بثقافة بحثية قائمة على المسؤولية والنزاهة الأكاديمية.^(٣٨)

في هذا السياق، يرى البروفيسور دنيس ماكوين (Dennis McQuail) أن الضبط القانوني يجب أن يُستكمل بإطار أخلاقي مستقل داخل المؤسسات الأكاديمية والإعلامية، لأن القوانين غالباً ما تأتي بعد وقوع الانتهاكات، بينما يمكن للأخلاقيات أن تقي من حدوثها أصلاً.^(٣٩)

أن ضعف تطبيق القانون في بعض البلدان العربية يؤدي إلى استمرار الممارسات غير المنضبطة في بحوث الإعلام، كإجراء المقابلات دون موافقة حرة، أو جمع بيانات دون توضيح الهدف من البحث، وهو ما يُعد خرقاً لحقوق المبحوثين.^(٤٠)

كما تشير دراسة للدكتورة سارة فلاديمير حول الضبط القانوني لبحوث الإعلام في أوروبا، إلى أن تفعيل العقوبات القانونية على الباحثين أو المؤسسات الذين ينتهكون حقوق الأفراد يمثل عاملاً مهماً في ضبط السلوك البحثي، لكنه يجب أن يكون متوازناً مع دعم الباحثين بالمعرفة القانونية والتدريب الأخلاقي.^(٤١)

وفي ظل هذا التباين، يُمكن القول إن فعالية القوانين في ضبط ممارسات البحث الإعلامي تتوقف على مدى وضوح التشريعات، وتكاملها مع المبادئ الأخلاقية، ومدى وعي الباحثين بها، إلى جانب تفعيل الرقابة المؤسسية المستقلة. وقد دعا العديد من الباحثين إلى إنشاء لجان وطنية لأخلاقيات البحث الإعلامي في الدول النامية، تكون مسؤولة عن مراجعة واعتماد مشاريع الأبحاث، وتوفير الدعم القانوني والأخلاقي للباحثين.^(٤٢)

المبحث الثالث: التشريعات الخاصة بحماية الخصوصية ودقة البيانات ومنع التلاعب بالمعلومات

أولاً: تحليل القوانين المتعلقة بحماية بيانات الأفراد في البحث الإعلامي

تُعد حماية خصوصية الأفراد وبياناتهم الشخصية من أبرز الإشكاليات القانونية والأخلاقية التي يواجهها الباحثون في مجال الإعلام، خاصة مع التوسع في استخدام الوسائط الرقمية. وقد اهتمت العديد من القوانين الوطنية والدولية بوضع أطر تشريعية صارمة لحماية البيانات، أبرزها اللائحة العامة لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي (GDPR)، التي تُعد من أكثر التشريعات شمولاً في هذا المجال، حيث وضعت تعريفاً دقيقاً للبيانات الشخصية وحددت المبادئ الحاكمة لمعالجتها، بما في ذلك مبدأ الشفافية، وتقليل البيانات، والغاية المحددة.^(٤٣)

وفي السياق العربي، تُعد القوانين الحديثة في السعودية ومصر والإمارات من أبرز النماذج الإقليمية التي سعت إلى تنظيم هذا المجال. فقد أصدر المشرع المصري قانون حماية البيانات

الشخصية رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠، الذي ألزم الجهات المعنية بالحصول على موافقة صريحة من الأفراد قبل جمع بياناتهم، كما فرض عقوبات صارمة على المخالفات، وهو ما يشكل تطوراً كبيراً في مجال حماية الخصوصية الإعلامية.^(٤٤)

ومن الناحية المهنية، أصدرت منظمات الإعلام الدولية مثل الاتحاد الدولي للصحفيين (IFJ) موثائق أخلاقية تلزم الصحفيين والباحثين باحترام خصوصية الأفراد، وعدم نشر أو استخدام المعلومات الشخصية دون إذن، وذلك بما يتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.^(٤٥)

كما يطرح العديد من الباحثين، ومنهم البروفيسور Daniel J. Solove، إشكالية استخدام البيانات في البحث الإعلامي دون وعي كافٍ بخطورة الإفصاح عنها أو إساءة استخدامها، وهو ما يجعل من الضروري دمج فصول مستقلة حول حماية الخصوصية في برامج إعداد الباحثين الإعلاميين.^(٤٦)

ثانياً: التشريعات المنظمة للتحقق من صحة المعلومات والحد من التضليل الإعلامي

مع تنامي ظاهرة الأخبار الكاذبة والتضليل الإعلامي، خاصة في البيئات الرقمية، أصبح من الضروري وجود تشريعات تلزم وسائل الإعلام بالتحقق من صحة المعلومات قبل النشر. وقد استجابت العديد من الأنظمة القانونية لهذا التحدي. ففي فرنسا، تم سن قانون "مكافحة الأخبار الكاذبة" سنة ٢٠١٨، الذي يمنح القضاء صلاحية التدخل السريع لإزالة المحتوى المضلل أثناء الحملات الانتخابية، ويُعد من القوانين الرائدة في هذا المجال.^(٤٧)

أما في السياق العربي، فقد أدخلت دول مثل تونس والمغرب تعديلات على قوانين الصحافة لتجريم نشر الأخبار الزائفة عمداً، كما أن بعض الدول، مثل الأردن، أصدرت قوانين الجرائم الإلكترونية التي تتضمن نصوصاً تحظر نشر معلومات غير دقيقة أو مضللة عبر الإنترنت.^(٤٨)

وفي الإطار الأكاديمي، يشير البروفيسور Philip M. Napoli إلى أن التنظيم القانوني وحده لا يكفي، بل لا بد من تفعيل آليات التحقق الذاتي في المؤسسات الإعلامية، بما في ذلك وحدات تقصي الحقائق (Fact-Checking Units) التي تُعد جزءاً أساسياً من البنية التحريرية الحديثة.^(٤٩)

وتعزز منظمة اليونسكو هذا التوجه من خلال تقاريرها الدورية التي توصي بضرورة دمج معايير التحقق من المعلومات ضمن الممارسات المهنية للصحافة والإعلام، مع تدريب الصحفيين والباحثين على أدوات كشف التزييف الرقمي والمحتوى المُعدّل.^(٥٠)

الفصل الثالث: الممارسات المهنية وأخلاقيات البحث الإعلامي

يمثل الالتزام بالممارسات المهنية وأخلاقيات البحث الإعلامي أحد الركائز الأساسية لضمان مصداقية الإنتاج المعرفي في مجال الإعلام والاتصال، حيث تسهم هذه الأخلاقيات في توجيه الباحثين نحو السلوك العلمي الرصين والحفاظ على معايير النزاهة والموضوعية. فالبحث الإعلامي، بحكم طبيعته التفسيرية والتحليلية لمضامين تؤثر في الرأي العام والسلوك الاجتماعي، يفرض مسؤوليات مضاعفة على الباحثين تحتم عليهم احترام المبادئ الأخلاقية المرتبطة بجمع البيانات، وتحليلها، ونشرها. وترتد أهمية هذه الأخلاقيات في ظل تطور البيئة

الرقمية وانتشار المعلومات، مما يطرح تحديات جديدة أمام الممارسين في ميدان الإعلام، تتطلب تأصيلاً معرفياً وسلوكياً للمسؤولية المهنية في البحث والنشر. بناءً عليه، يناقش هذا الفصل أبرز الممارسات المهنية المتبعة في بحوث الإعلام، ويستعرض الإطار الأخلاقي الذي يحكمها، مع التركيز على الضوابط التي وضعتها المؤسسات العلمية والمنظمات المهنية لضمان جودة وأمانة البحث الإعلامي.

المبحث الأول: سياسات البحث المسؤول وآليات ضبط الجودة

أولاً: الإجراءات المتبعة لضمان الالتزام بالمعايير الأخلاقية في البحوث الإعلامية

تُعدّ المعايير الأخلاقية في البحوث الإعلامية حجر الزاوية في تحقيق النزاهة العلمية وضمان احترام كرامة الإنسان وحقوقه أثناء إعداد الدراسات. ومن أبرز هذه الإجراءات وضع سياسات مؤسسية واضحة تنظم مراحل البحث منذ التخطيط وحتى النشر، وتشمل التحقق من التزام الباحثين بمبادئ الصدق العلمي، واحترام خصوصية الأفراد، والحصول على الموافقة المستنيرة من المشاركين في الدراسات الميدانية. وتؤكد الأدبيات الأكاديمية على ضرورة التزام الباحث بالموضوعية والحياد، وتجنب التضليل أو التلاعب بالمعلومات، باعتبار ذلك من الالتزامات الأساسية التي تحكم العمل الأكاديمي في مجال الإعلام.^(٥١)

كما أن القانون الدولي، ولا سيما المواثيق المتعلقة بالبحث العلمي، قد أولت أهمية خاصة لحماية الأفراد من سوء استخدام المعلومات والبيانات، وهو ما انعكس أيضاً في التشريعات الوطنية التي فرضت ضوابط قانونية صارمة على تداول البيانات في البحوث الاجتماعية والإعلامية. أن أي انحراف أخلاقي في البحوث الإعلامية قد يؤدي إلى نتائج اجتماعية خطيرة، خاصة إذا ما استخدمت النتائج في التلاعب بالرأي العام أو تعزيز الانحيازات السياسية.^(٥٢)

وقد تبنت العديد من المؤسسات البحثية، خاصة في الدول المتقدمة، نماذج معيارية لأخلاقيات البحث الإعلامي، منها ما طورته اليونسكو والمجالس الأكاديمية الوطنية، التي ركزت على ضرورة التأكد من دقة جمع البيانات وتحليلها، والابتعاد عن التحيزات الشخصية التي قد تؤثر في مصداقية النتائج. أن الضمانات الأخلاقية يجب أن تُقرن بإجراءات قانونية تفرض المساءلة على الباحث حال تجاوزه هذه القواعد.^(٥٣)

في السياق ذاته، ركز الفقه القانوني العربي، ممثلاً في مؤلفات الدكتور فتحي سرور، على أهمية إدراج قواعد السلوك الأخلاقي ضمن قوانين التعليم العالي، بما في ذلك العقوبات التأديبية للمخالفين، مؤكداً أن الحرية الأكاديمية لا تُعدّ مطلقة، بل تُقيد بمسؤولية الباحث تجاه المجتمع.^(٥٤) ولا بد من تضمين هذه السياسات في اللوائح الجامعية، وضمان مراجعتها دورياً بما يواكب تطورات المهنة والتكنولوجيا.^(٥٥)

ثانياً: دور لجان المراجعة الأخلاقية في المؤسسات الأكاديمية والإعلامية

تُعتبر لجان المراجعة الأخلاقية هيئات تنظيمية متخصصة تُنشط بها مهمة تقييم الأبحاث قبل تنفيذها للتأكد من التزامها بالمعايير الأخلاقية. وتتنوع مهام هذه اللجان بين مراجعة استمارات الموافقة المستنيرة، وتحليل المخاطر الأخلاقية المحتملة، وضمان حماية الفئات المستضعفة في

البحوث الإعلامية مثل الأطفال واللاجئين. أن هذه اللجان تمثل أداة رقابية فاعلة توازن بين حرية البحث ومتطلبات الحماية القانونية للمجتمع.^(٥٦)

وفي الجامعات، تُعد هذه اللجان مكوناً رئيسياً في نظام الجودة الشاملة، حيث تشرف على تقييم المشروعات البحثية، لا من حيث القيمة العلمية فقط، بل من منظور أخلاقي بحت. أن لجان الأخلاقيات تسهم في تعزيز مصداقية البحوث المنشورة، وتحمي الباحث والمؤسسة على حد سواء من تبعات أي إساءة أو تجاوز في تنفيذ البحث.^(٥٧)

أما في المؤسسات الإعلامية، فتمارس لجان مراجعة داخلية دوراً مشابهاً، إذ تعمل على مراجعة المواد البحثية المرتبطة بالتحقيقات الصحفية أو الدراسات الميدانية التي تستند إلى تقنيات بحث أكاديمية. أن مثل هذه اللجان في وسائل الإعلام لا تزال بحاجة إلى مزيد من التطوير المؤسسي والاعتماد المهني لتؤدي دورها بكفاءة.^(٥٨)

ويُشار إلى أن التجارب الأجنبية في هذا السياق تقدم نماذج يُحتذى بها، إذ تعتمد الجامعات الكبرى في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة معايير دولية دقيقة، مثل ما تطرحه "The Belmont Report" و"Declaration of Helsinki"، وهي معايير تؤكد على احترام ذاتية المشاركين وتجنب الأذى غير الضروري. ويرى الباحث الأجنبي "David Resnik" أن لجان الأخلاقيات باتت في العصر الرقمي أكثر أهمية، نظراً لاتساع نطاق جمع البيانات واستخدام الخوارزميات التي قد تخرق الخصوصية إذا لم يتم ضبطها بمعايير دقيقة.^(٥٩)

وفي ضوء ما سبق، يتضح أن وجود لجان مراجعة أخلاقية فعالة يُعد ركيزة لضمان جودة ومصداقية البحوث الإعلامية، كما أنه يمثل التزاماً مؤسسياً وأكاديمياً يعكس ثقافة النزاهة والشفافية. وهو ما يدعو إلى تعزيز استقلالية هذه اللجان وتدريب أعضائها على المستجدات التقنية والأخلاقية في عالم الإعلام الرقمي.^(٦٠)

المبحث الثاني: أخلاقيات النشر العلمي في الإعلام

تعد أخلاقيات النشر العلمي من الركائز الأساسية التي يقوم عليها البحث الإعلامي الرصين، إذ تمثل الضامن للموثوقية والمصداقية في نقل المعرفة. ويتطلب ذلك التزاماً صارماً بالأمانة العلمية، وتجنباً صارماً لكل أشكال السرقات الفكرية والانتحال الأكاديمي، بما يعكس احترام حقوق الملكية الفكرية ويعزز الثقة في النتاج البحثي للإعلاميين.

أولاً: متطلبات الأمانة العلمية في النشر الإعلامي

تشير الأمانة العلمية إلى التزام الباحث بالصدق والدقة في جميع مراحل البحث، من صياغة الفرضيات إلى تحليل النتائج ونشرها. ويترتب على ذلك الامتناع عن تزيف أو تحريف البيانات، والإشارة الدقيقة إلى مصادر المعلومات والأفكار المستعارة. فالنشر الإعلامي العلمي لا يكتسب قيمته إلا إذا التزم الباحث بهذه المعايير الأخلاقية الأساسية، التي تشكل حجر الزاوية في إنتاج المعرفة وتداولها بشكل مسؤول.^(٦١)

وقد أكدت العديد من الأدبيات الأكاديمية على أن الأمانة العلمية ليست فقط التزاماً أخلاقياً، بل شرطاً موضوعياً لضمان جودة البحث العلمي في الإعلام، حيث تفرض على الباحث الالتزام

بالشفافية، وتوثيق مصادره بدقة، والاعتراف بمساهمة الآخرين. ويرى أستاذ الإعلام د. محمود علم الدين أن الأمانة العلمية "ليست خياراً ذاتياً، بل واجب مهني وأكاديمي يحكمه ضمير الباحث وتفرضه قواعد النشر الرصين".^(٦٢)

كما يشدد كولكا وكاستلس (Kolker & Castells) على أن الباحثين في حقل الإعلام يتحملون مسؤولية مضاعفة في الالتزام بالأمانة العلمية، نظراً لما للإعلام من تأثير واسع على الرأي العام، وهو ما يستدعي معايير أكثر صرامة في دقة التوثيق وصحة الاقتباس.^(٦٣)

ثانياً: قضايا السرقة الفكرية والانتحال الأكاديمي في البحوث الإعلامية

تُعد السرقة الفكرية من أبرز التحديات الأخلاقية التي تواجه البحوث الإعلامية، وهي تشمل النقل الحرفي أو الجزئي من أعمال سابقة دون الإشارة إلى المصدر، أو نسب أفكار أو بيانات إلى الذات من دون وجه حق. وقد تفاقمت هذه الظاهرة مع تزايد الاعتماد على المصادر الرقمية وسهولة نسخ المحتوى، مما أضعف من مصداقية بعض البحوث المنشورة وأساء إلى سمعة النشر الأكاديمي في حقل الإعلام.^(٦٤)

أن الانتحال الأكاديمي بات "يشكل تهديداً مباشراً لنزاهة البحث العلمي في المؤسسات الإعلامية، حيث يتم أحياناً تمرير بحوث غير أصيلة ضمن إنتاج علمي موجه للنشر، إما بسبب ضغط النشر أو غياب الرقابة الصارمة"^(٦٥). وتُبرز دراسة حديثة أعدّها جون زيمرمان (John Zimmerman) أن ١٧% من الأوراق المقدمة في مؤتمرات الإعلام السنوية في أمريكا تحتوي على نسب متفاوتة من الانتحال الجزئي أو الكلي، وهو ما يعكس أزمة أخلاقية متنامية.^(٦٦)

ولتفادي ذلك، تبنت بعض الدوريات الإعلامية العلمية المرموقة سياسات صارمة باستخدام برمجيات كشف السرقة العلمية، إلى جانب اشتراط تعهدات أخلاقية موقعة من الباحثين عند تقديم البحوث. وتؤكد لورين ماثيوز (Lauren Matthews) أن "التحقق من أصالة المحتوى، والتدقيق في مراجع البحث، يمثلان حجر الزاوية في مواجهة ظاهرة الانتحال الأكاديمي".^(٦٧)

وتُجمع المؤسسات الأكاديمية العالمية، ومنها لجنة أخلاقيات النشر COPE، على أهمية نشر التوعية بالسرقة الفكرية وتدريب الباحثين الإعلاميين على مهارات الاقتباس العلمي السليم، واستخدام المعايير الدولية مثل APA و MLA لتوثيق المراجع، باعتبار ذلك جزءاً لا يتجزأ من منظومة النزاهة العلمية.^(٦٨)

المبحث الثالث: تحديات البحث الإعلامي في ظل التطورات التكنولوجية

أولاً: أبحاث الذكاء الاصطناعي وتأثيرها على مصداقية البحث الإعلامي

يشهد العالم طفرة غير مسبوقة في تطبيقات الذكاء الاصطناعي ضمن مختلف المجالات، وكان للمجال الإعلامي نصيب وافر من هذه الثورة الرقمية، سواء من حيث الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات أو تحليلها أو تقديمها للجمهور. ومع تصاعد الاعتماد على خوارزميات الذكاء الاصطناعي، ظهرت تساؤلات جوهرية بشأن مصداقية المخرجات الإعلامية المنتجة عبر هذه

الوسائل، خاصة في ظل التحيزات البرمجية، وانعدام الشفافية في بعض التطبيقات، وضعف الرقابة على مصادر البيانات المدخلة للخوارزميات.^(٦٩)

من أبرز الإشكاليات المرتبطة بأبحاث الذكاء الاصطناعي في المجال الإعلامي، مسألة التزييف العميق (Deepfake)، التي أضحت تهدد الثقة بالمحتوى المرئي والمسموع. فإنتاج مقاطع صوتية أو بصرية مزيفة تُظهر شخصيات عامة وهي تقول أو تفعل ما لم يحدث فعلاً، يمثل تحدياً خطيراً أمام مصداقية الأخبار وموثوقية الأبحاث الإعلامية المبنية على التحليل السمعي البصري^(٧٠). أن "غياب إطار قانوني دولي موحد يُنظم استخدام الذكاء الاصطناعي في الإعلام يُعزز من هشاشة البيئة المعلوماتية"، وهو ما يعمق أزمة الثقة بين الباحث والمعلومة.^(٧١)

كما يطرح الذكاء الاصطناعي تساؤلات أخلاقية تتعلق بتحديد المسؤولية القانونية عن المحتوى الذي تنتجه الخوارزميات، لا سيما عند وقوع الضرر. فهل المسؤولية تقع على مُصمم الخوارزمية، أم على المؤسسة الإعلامية التي تعتمد عليها؟ وهنا تظهر أهمية استحداث قواعد مسؤولية جديدة تأخذ في الاعتبار الطبيعة التشاركية والمتشابكة لهذه الأنظمة الذكية.^(٧٢)

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاعتماد على الذكاء الاصطناعي قد يؤدي إلى تحجيم دور الباحث الإعلامي لصالح الآلة، مما يؤثر على مهارة التحليل النقدي، ويجعل النتائج عرضة لإعادة إنتاج الأنماط السائدة دون فحص موضوعي، وهو ما نبه إليه الدكتور مفيد شهاب في سياق حديثه عن مخاطر "الأتمتة غير المنضبطة" في القطاعات الحيوية كالإعلام.^(٧٣)

ثانياً: البيانات الضخمة وتأثيرها على تحليل الاتجاهات الإعلامية

تُعد البيانات الضخمة (Big Data) من بين أكثر التحديات التقنية التي فرضت تحولاً جذرياً في بنية البحث الإعلامي، وذلك لما توفره من كم هائل من المعلومات القابلة للتحليل الآني. ويُعرّفها البعض بأنها "مجموعة ضخمة ومعقدة من البيانات لا يمكن إدارتها وتحليلها بالوسائل التقليدية"، ما يستدعي أدوات تحليل متقدمة، كخوارزميات التعلم الآلي، لتحليل توجهات الجمهور واستشراف ردود الأفعال.^(٧٤)

غير أن تحليل الاتجاهات الإعلامية من خلال البيانات الضخمة يُثير عدة إشكاليات، أبرزها ضعف دقة العينة المدروسة، والاعتماد على أنماط سلوكية افتراضية لا تعكس دوماً الواقع المجتمعي الحقيقي. كما أن التحيز الخوارزمي في اختيار البيانات أو فلترتها قد يؤدي إلى إنتاج استنتاجات غير دقيقة، وهو ما يؤثر سلباً على موضوعية البحث الإعلامي.^(٧٥)

ضرورة تطوير منهجيات بحثية قادرة على التفاعل مع الكم الهائل من البيانات دون الوقوع في فخ التكرار أو التضليل الإحصائي، القدرة على التحليل لا تتوقف على كمية البيانات، بل على دقة المعالجة وفهم السياق الاتصالي للمعلومات^(٧٦). ومن جهة أخرى، أن التوسع في استخدام البيانات الضخمة قد يعزز من النزعة التجارية في العمل الإعلامي، حيث يُعاد توجيه المحتوى بحسب ميول الجمهور الاستهلاكي، وهو ما يُفوّض حيادية البحث الإعلامي ويفرض تحيزاً مؤسسياً يصعب رصده بالطرق التقليدية.^(٧٧)

وعلى الصعيد القانوني، يظل غياب التنظيم التشريعي الدقيق لاستخدام البيانات الضخمة في المجال الإعلامي عائقاً أساسياً أمام ضبط ممارسات تحليل الاتجاهات. فلا بد أن تُدرج في

القوانين الوطنية والدولية قواعد خاصة بالخصوصية، وأطراً لمراقبة مدى قانونية استخدام البيانات الشخصية في الدراسات الإعلامية.^(٧٨)

الخاتمة

لقد سعت هذه الدراسة إلى تناول الضوابط القانونية والأخلاقية الحاكمة لبحوث الاتصال والإعلام، من خلال استعراض الأطر النظرية والمفاهيمية المرتبطة بها، وتحليل الإشكاليات التي تفرضها ممارسات البحث الإعلامي في ظل التطورات التكنولوجية والمجتمعية المتسارعة. وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج التي تؤكد أهمية تكامل الجوانب القانونية مع المبادئ الأخلاقية في ضبط الممارسة البحثية الإعلامية، بما يضمن التزام الباحثين بمسؤولياتهم تجاه المجتمع واحترامهم لحقوق الأفراد والمؤسسات.

ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن البيئة القانونية المنظمة لبحوث الإعلام ما زالت تعاني من فجوات تشريعية واضحة، لا سيما في مجالات حماية الخصوصية، وضمان دقة البيانات، ومنع التلاعب بالمعلومات، مما يفرض الحاجة الماسة إلى مراجعة القوانين ذات الصلة وتحديثها بما يتلاءم مع التحولات الرقمية. كما أظهرت الدراسة أن غياب مدونات سلوك بحثي واضحة في العديد من المؤسسات الأكاديمية والإعلامية يسهم في انتشار ممارسات بحثية لا تتسم بالنزاهة أو الدقة، وهو ما يُضعف من مصداقية نتائج البحوث ويُقوّض الثقة في المؤسسات المعرفية.

وفي ضوء ما سبق، تؤكد الدراسة على ضرورة تطوير الأطر التنظيمية الحاكمة للبحث الإعلامي، من خلال سن تشريعات واضحة تُوازن بين حرية البحث من جهة، وضرورة حماية الحقوق الفردية والجماعية من جهة أخرى. ويُعدّ إنشاء لجان أخلاقيات بحثية متخصصة داخل الكليات والمعاهد الإعلامية خطوة أساسية لضمان خضوع البحوث لرقابة علمية وأخلاقية تضمن التزامها بالمعايير المعترف بها دولياً.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

من خلال الدراسة التحليلية للضوابط القانونية والأخلاقية في بحوث الاتصال والإعلام، وما تضمنته من استعراض للتشريعات الدولية والممارسات المهنية، خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

١. قصور التشريعات الوطنية في بعض الدول العربية عن مواكبة التغيرات التكنولوجية والرقمية في ميدان الإعلام، مما يترك فجوات قانونية تؤثر على ضبط بحوث الاتصال والإعلام وضمان مصداقيتها. القضية لا تتعلق فقط بوجود فراغ تشريعي، بل بعدم تحديث المراجعيات القانونية لتتلاءم مع التحولات الرقمية الهائلة. وأي تأخير في المعالجة يزيد من ضعف موثوقية البحوث الإعلامية، ويُعقّد مسألة المساءلة والمهنية. الإصلاح لا بد أن يكون تشريعياً، مؤسسياً، وأخلاقياً في آنٍ معاً.
٢. تباين واضح بين الأطر القانونية الدولية والممارسات المهنية المحلية، حيث تفتقر بعض البيانات البحثية إلى المعايير الأخلاقية الملزمة أو آليات المراقبة الفعالة لضمان الامتثال لها.

٣. غياب الشفافية والرقابة الأخلاقية في بعض المؤسسات الأكاديمية والإعلامية، مما يؤثر سلبًا على جودة البحوث الإعلامية، ويزيد من احتمالية حدوث انتهاكات أخلاقية، مثل التلاعب بالمعلومات أو انتهاك خصوصية المبحوثين.
٤. ضعف الوعي لدى بعض الباحثين الإعلاميين بأهمية الالتزام بالضوابط الأخلاقية والقانونية، خاصة في ظل تطورات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة، وهو ما يتطلب دعمًا مؤسسيًا وتعليميًا مستمرًا.
٥. أهمية اللجان الأخلاقية داخل المؤسسات الأكاديمية كأداة فاعلة لضبط جودة البحوث وضمان مطابقتها للمعايير الدولية، مع ضرورة تعزيز استقلالها ودورها الاستشاري والتنفيذي.
٦. تزايد الحاجة إلى تشريعات محددة تتناول حماية البيانات الشخصية ودقة المعلومات في سياق بحوث الإعلام، مع تفعيل العقوبات على الانتهاكات المتعلقة بالتضليل أو المساس بالخصوصية.
٧. ضعف التكامل بين التشريعات الوطنية والدولية، ما يؤثر على فعالية الحماية القانونية للمبحوثين والباحثين على السواء، ويعيق تطور بيئة بحثية إعلامية منضبطة ومسؤولة.
٨. افتقار العديد من المناهج التعليمية الإعلامية في الوطن العربي إلى مقررات صريحة ومتكاملة تُعنى بأخلاقيات البحث الإعلامي، مما يؤثر على التكوين المهني والأخلاقي للباحثين في هذا المجال.

ثانيًا: التوصيات

- استنادًا إلى ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، توصي بما يلي:
١. تحديث وتطوير التشريعات الوطنية الخاصة ببحوث الإعلام والاتصال، بما ينسجم مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وحماية البيانات الشخصية، وحرية التعبير المسؤولة.
 ٢. إنشاء هيئات رقابية مستقلة ومتخصصة في متابعة الالتزام بالضوابط الأخلاقية في البحوث الإعلامية، تتسم بالاستقلالية والشفافية، وتملك صلاحيات تقييمية واستشارية وعقابية، عند الضرورة.
 ٣. تفعيل دور لجان المراجعة الأخلاقية داخل المؤسسات الأكاديمية والإعلامية، مع تعزيز استقلالها ومنحها صلاحيات فعلية في تقييم البحوث ومتابعة مدى التزامها بالمبادئ الأخلاقية.
 ٤. إدماج مقررات دراسية متخصصة في أخلاقيات البحث الإعلامي ضمن برامج كليات الإعلام والاتصال، مع التركيز على التطبيقات العملية والتدريب على سيناريوهات واقعية ترتبط بالتحديات الأخلاقية المعاصرة.
 ٥. تعزيز التعاون الإقليمي والدولي بين المؤسسات الأكاديمية والمراكز البحثية لتبادل الخبرات حول أفضل الممارسات الأخلاقية في بحوث الإعلام، وإنشاء قواعد بيانات مشتركة تُسهم في تطوير الأطر الأخلاقية.

٦. إصدار أدلة إرشادية ملزمة للباحثين الإعلاميين تتضمن المعايير الأخلاقية والقانونية التي ينبغي الالتزام بها في مراحل تصميم وتنفيذ ونشر البحث العلمي، بما يسهم في بناء ثقافة بحثية مسؤولة.
 ٧. الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال التنظيم الأخلاقي للبحث الإعلامي، مثل كندا، وألمانيا، والمملكة المتحدة، مع موازنة هذه التجارب مع السياقات الثقافية والقانونية المحلية.
 ٨. تشجيع البحث العلمي في مجال أخلاقيات الإعلام عبر تمويل دراسات متخصصة، وتنظيم مؤتمرات وورش عمل تدريبية للباحثين والصحفيين حول أخلاقيات المهنة وقواعد العمل البحثي المسؤول.
- وبذلك، تأمل هذه الدراسة أن تسهم في فتح آفاق جديدة للنقاش الأكاديمي والتشريعي حول الضوابط القانونية والأخلاقية للبحث الإعلامي، وأن تكون مرجعاً علمياً محققاً لتطوير الإطار المعرفي والمؤسسي للبحث في هذا المجال الحيوي.

المراجع:

- ^١ أحمد أبو الوفا، نظرية الالتزام في القانون المدني المصري، القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٤، ص ٢١٤.
- ^٢ مفيد شهاب، حرية التعبير في القانون الدولي والمصري، القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٩، ص ٨٨.
- ^٣ أحمد محمد رفعت، القانون الدولي وحقوق الإنسان، القاهرة: دار المطبوعات الجامعية، ٢٠١٠، ص ٣٠٣.
- ^٤ World Medical Association, Declaration of Helsinki – Ethical Principles for Medical Research Involving Human Subjects, 2013.
- ^٥ UNESCO, Recommendation on Science and Scientific Researchers, 2017.
- ^٦ مفيد شهاب، القانون الدولي العام، القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٤، ص ١١٥، ١٢١.
- ^٧ أحمد أبو الوفا، نظرية الالتزام في القانون الدولي العام، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٩، ص ٢١٢، ٢٢٦.
- ^٨ أحمد رفعت، أخلاقيات البحث العلمي والإعلامي، القاهرة: دار المعارف، ٢٠١١، ص ١٤٤، ١٤٨.
- ^٩ أحمد أبو الوفا، نظرية الالتزام في القانون المدني المصري، القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٤، ص ٢١٤.
- ^{١٠} مفيد شهاب، حرية التعبير في القانون الدولي والمصري، القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٩، ص ٨٨.
- ^{١١} أحمد محمد رفعت، القانون الدولي وحقوق الإنسان، القاهرة: دار المطبوعات الجامعية، ٢٠١٠، ص ٣٠٣.
- ^{١٢} Jean-Pierre Cléro, Éthique et recherche scientifique, Paris: PUF, 2006, p. 88.
- ^{١٣} حازم عتلم، مدخل إلى دراسات الإعلام والاتصال، القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠٧، ص ٩٧.
- ^{١٤} Thomas Bivins, Mixed Media: Moral Distinctions in Advertising, Public Relations, and Journalism, Mahwah, NJ: Lawrence Erlbaum Associates, 2004, p. 102.
- ^{١٥} Klaus Schönbach, "Quality Control in Journalism and Communication Research", European Journal of Communication, 2001, Vol. 16(1), p. 73.
- ^{١٦} أحمد أبو الوفا، أصول البحث العلمي في الدراسات القانونية والسياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٥٥.
- ^{١٧} David B. Resnik, Ethics of Research with Human Subjects: Protecting People, Advancing Science, Promoting Trust, Springer, 2018, p. 112.
- ^{١٨} مفيد شهاب، أخلاقيات البحث العلمي في القانون والإعلام، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٦٧.
- ^{١٩} Nicholas H. Steneck, ORI Introduction to the Responsible Conduct of Research, U.S. Department of Health and Human Services, 2007, p. 15.
- ^{٢٠} عبد الغني محمود، القانون الدولي الإنساني والمبادئ الأخلاقية للبحث العلمي، المركز القومي للبحوث الاجتماعية، القاهرة، ٢٠١١، ص ٧٢.
- ^{٢١} National Commission for the Protection of Human Subjects, The Belmont Report, 1979.
- ^{٢٢} حازم عتلم، حرية البحث الأكاديمي بين النظرية والتطبيق، مجلة العلوم القانونية، العدد ٣، ٢٠١٥، ص ٣٤.
- ^{٢٣} أحمد فوزي، أخلاقيات الإعلام والاتصال في عصر المعلومات، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١٢، ص ١٠٣.
- ^{٢٤} UNESCO, Recommendation on Science and Scientific Researchers, Paris, 2017.
- ^{٢٥} العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الأمم المتحدة، ١٩٦٦، المادة ١٩.
- ^{٢٦} UNESCO. Universal Declaration on Bioethics and Human Rights. Paris: UNESCO, 2005, p. 4.
- ^{٢٧} سامح فوزي، أخلاقيات البحث الإعلامي بين النظرية والتطبيق، مجلة العلوم الإنسانية، العدد ٢٣، ٢٠١٩، ص ١١٢.
- ^{٢٨} United Nations. International Covenant on Civil and Political Rights, 1966, Article 19.
- ^{٢٩} أحمد فؤاد باشا، الحرية الأكاديمية والتشريعات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٨، ص ٨٨.

- ^{٣٠} Council of Europe. Convention for the Protection of Individuals with regard to Automatic Processing of Personal Data (Convention 108), 1981.
- ^{٣١} عمرو عبد الحميد، قضايا الخصوصية في بحوث الإعلام الرقمي، مجلة الإعلام والاتصال، العدد ١٤، ٢٠٢١، ص. ٦٥.
- ^{٣٢} Voigt, P. & Von dem Bussche, A., The EU General Data Protection Regulation (GDPR): A Practical Guide, Springer, 2017, p. 41.
- ^{٣٣} Emanuel, E. J., Wendler, D., & Grady, C. (2000). What makes clinical research ethical? JAMA, 283(20), 2701–2711.
- ^{٣٤} McKee, R., & Porter, J. (2018). The UK Data Protection Act and its implications for research. European Journal of Research Ethics, 12(2), 134–145.
- ^{٣٥} Voigt, P., & Von dem Bussche, A. (2017). The EU General Data Protection Regulation (GDPR). Springer.
- ^{٣٦} القانون رقم ١٨٠ لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم الصحافة والإعلام، الجريدة الرسمية المصرية، العدد ٣٤ مكرر (أ)، أغسطس ٢٠١٨.
- ^{٣٧} الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية، تونس، التقرير السنوي ٢٠٢٢.
- ^{٣٨} Resnik, D. B. (2015). What is ethics in research & why is it important. National Institute of Environmental Health Sciences.
- ^{٣٩} McQuail, D. (2010). McQuail's Mass Communication Theory (6th ed.). Sage Publications.
- ^{٤٠} أحمد يوسف، "الأخلاقيات المهنية في بحوث الإعلام"، مجلة البحوث الإعلامية، العدد ٤٥، ٢٠١٩، ص ١١٢.
- ^{٤١} Vladimir, S. (2021). Legal Control and Media Research Ethics in Europe. International Journal of Media Law and Ethics, 13(1), 33–54.
- ^{٤٢} الطاهر لبيب، "نحو ميثاق عربي لأخلاقيات البحث العلمي"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد ٣١، ٢٠٢٠، ص ٨٩.
- ^{٤٣} Voigt, P., & Von dem Bussche, A. (2017). The EU General Data Protection Regulation (GDPR): A Practical Guide. Springer.
- ^{٤٤} الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات (٢٠٢٠). قانون حماية البيانات الشخصية المصري رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠.
- ^{٤٥} الاتحاد الدولي للصحفيين. (٢٠١٩). ميثاق الشرف الصحفي العالمي.
- ^{٤٦} Solove, D. J. (2006). The Digital Person: Technology and Privacy in the Information Age. NYU Press.
- ^{٤٧} Conseil Constitutionnel (France). (2018). Loi n° 2018-1202 du 22 décembre 2018 relative à la lutte contre la manipulation de l'information.
- ^{٤٨} الجريدة الرسمية الأردنية، قانون الجرائم الإلكترونية رقم ٢٧ لسنة ٢٠١٥.
- ^{٤٩} Napoli, P. M. (2019). Social Media and the Public Interest: Media Regulation in the Disinformation Age. Columbia University Press.
- ^{٥٠} UNESCO. (2021). Journalism, 'Fake News' and Disinformation: Handbook for Journalism Education and Training.
- ^{٥١} أحمد محمد رفعت، الضوابط الأخلاقية في البحث الإعلامي المعاصر، القاهرة: دار الفكر الجامعي، ٢٠٢٢، ص ٤٥.
- ^{٥٢} نجيب حسني، أخلاقيات البحث العلمي بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، ٢٠٢١، ص ٦٠.
- ^{٥٣} فتحي سرور، الحرية الأكاديمية والمسؤولية القانونية، ط٣، دار الشروق، ٢٠٢٠، ص ١١٥.

- ^{٥٤} مفيد شهاب، أصول القانون الدولي العام وتطبيقاته في حماية الحقوق الأكاديمية، ط٢، دار المعارف، ٢٠٢١، ص ٨٩.
- ^{٥٥} أحمد أبو الوفا، القانون الدولي وحماية الحقوق الفردية في البحث العلمي، دار النهضة العربية، ٢٠٢٠، ص ٧٢.
- ^{٥٦} نبيل حلمي، ضمانات النزاهة في البحوث الإعلامية: رؤية قانونية، المركز العربي للبحوث، ٢٠٢٢، ص ١١٠.
- ^{٥٧} نبيل حلمي، ضمانات النزاهة في البحوث الإعلامية: رؤية قانونية، المركز العربي للبحوث، ٢٠٢٢، ص ١١٠.
- ⁵⁸ David B. Resnik, "Ethical Issues in Research with Human Subjects", Journal of Medical Ethics, Vol. 48, 2021, pp. 295–300.
- ⁵⁹ The Belmont Report, Ethical Principles and Guidelines for the Protection of Human Subjects of Research, U.S. Department of Health & Human Services, 1979.
- ⁶⁰ Declaration of Helsinki, World Medical Association Declaration, 2013 Revision.
- ⁶¹ زهران، حسن. أخلاقيات البحث العلمي. القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠١٧، ص ٤٤.
- ⁶² علم الدين، محمود. "مدخل إلى الدراسات الإعلامية"، مجلة البحوث الإعلامية، العدد ٢٥، جامعة القاهرة، ٢٠٢٠، ص ٧٨.
- ⁶³ Kolker, Robert, & Castells, Manuel. Media Ethics and the Global Public Sphere. London: Routledge, 2018, p. 92.
- ^{6٤} الشناوي، مصطفى. "السرقة العلمية في الوسط الأكاديمي: مظاهرها وأسبابها"، مجلة الجامعة الحديثة، العدد ١٣، ٢٠٢١، ص ١٠٢.
- ^{6٥} (يوسف، أحمد. "ضوابط النشر الأكاديمي في الإعلام"، ورقة مقدمة إلى مؤتمر الإعلام الجامعي، جامعة الأزهر، ٢٠١٩، ص ٦٦.
- ⁶⁶ Zimmerman, John. "Academic Plagiarism in Media Research: A Growing Concern." Journal of Media Ethics, vol. 34, no. 2, 2022, p. 55.
- ⁶⁷ Matthews, Lauren. Preventing Plagiarism in Communication Studies. Chicago: University of Chicago Press, 2020, p. 48.
- ⁶⁸ COPE. "Code of Conduct and Best Practice Guidelines for Journal Editors." Committee on Publication Ethics, 2019.
- ^{6٩} أحمد محمد رفعت، القانون الدولي وتحديات التكنولوجيا الحديثة، القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٢٠، ص ٨٧.
- ⁷⁰ Samuels, R., AI and the Ethics of Deepfakes in Media, Oxford University Press, 2021, p. 134.
- ^{٧١} سامح عمرو، الذكاء الاصطناعي في منظومة القانون الدولي المعاصر، القاهرة: المركز القومي للدراسات القانونية، ٢٠٢٢، ص ١١٥.
- ^{٧٢} أحمد محمد رفعت، مرجع سابق، ص ٩٣.
- ^{٧٣} مفيد شهاب، مقالات في الإعلام والقانون الدولي، الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، ٢٠١٩، ص ٥٢.
- ⁷⁴ Boyd, D., & Crawford, K., Critical Questions for Big Data, Information, Communication & Society, 2012, p. 668.
- ⁷⁵ Ahmed Fawzy, Media Research in the Digital Age, Cairo: Nile University Press, 2021, p. 76.
- ^{٧٦} أحمد فوزي، مرجع سابق، ص ٨٨.
- ^{٧٧} حازم عتلم، التحولات الرقمية وأثرها على مهنية الإعلام، القاهرة: دار الفكر الحديث، ٢٠٢٢، ص ١٠١.
- ^{٧٨} أحمد أبو الوفا، حماية الخصوصية في القانون الدولي، القاهرة: دار الشروق، ٢٠٢٠، ص ١٢٩.